عن هذا الطبع بالفتح فالذي في الطرر عن الشعبي في زاد عن عيني
دعوى وعلة القاضي بأن المنتج فتح له خاتما من ذهب انتهى وهو عن ابن
اليوم الطبع والفتح هو التقسيم وليوان يقسم طرفي الجلد بين
اليابوطرفه الآخر بأيليقا فإذا الجلت انباب طرفه الذي
غالبا فيعرف بأعلى واما كونه يجيب اليابا او يعسره فلا يليق
اليه الامر فتطاعز الماموز تنهاونا واستغباء
واجرة العون على الطالب حق ومن سواء ازاد تسخط
العون والحزاز الاعوان ولم وزعدة القاضي اي خدامه الذين يتعهدون
احكامه ويدعون المخصوم عنده ويحضونهم اليه قال الشارح
ولو امكنه انجاز الاحكام دونهم كان اولى ولكنه لا يمكنه لا
بد منهم والاصل فيهم مثل ابرد او هو لا ان يكون من بيت مال
المسلمين كما الواجب في رزق الحكام الذين بصر ولهم لانهم يقومون
بامور ليست لازمة لهم بل هي مما يتعلق بمصالح
المسلمين ورزقه من بيت مالهم ولما تعذر اجراء ذلك من موضعه لان
البعض منهم يابى الاقتصار على من تكون اجرة هذا الصنف
بما فيه النظر الذي من احتاج اليه احضار خصمه واعداده
ويقيمه الى موضع انتصابه منه بغضاء ماله عليه او اعطاءه
رهنا وجميلا او اقتضاء يميزا وحبس هذا ان لم يظهر من المطلوب
مطل ولا فجاج جاز لهذه لانه الرتبة التي هذا اجرة العون
لكونه والله اعلم ظالما والظالم احق ان يحل عليه وعلى كون
اجرة العون على الطالب الا اذا تبين مطل او لدد من المطلوب
جاز الاجارة حينئذ تكون عليه قيد الفاظ بهذا البيت
واللدد شدة الخصومة قال في القاموس لده خصمه يلده

ولده انتقى والناخم استعمله ربا عجا من الاداء قال
الجوهري في شرح غريب المدونة الاداء المحل يقال منه
الرجل فلان يجوفلان يلاد اداء عم وزن انشد ينشد انشاد
والدعي وزن الدعي ويلد عم وزن يلد ولما ترك الالف
وهما متحركتان ادغم احدهما في الاخرى قال وقيض من
شرح هذا النظم وقف على قوله قال الجوهري في شرح
غريب المدونة جاز عن الله شرح غريب المدونة في كتابه
المسمى بالصحاح كل لفظة في محلها محشيا افتضا
ضيعه من غير ان يقصد الناظم المدونة بل اللفظ اللغوي
وقع في المدونة اولا فظاهر ان مراد الجوهري ذكرها
مستقلا في شرح غريب المدونة بالخصوص وهذا اغرب
غريب اذلم نرمما وقفنا عليه من شراح المدونة او حواشيها
من نقل عنه ولا ذكر، والله اعلم **فصل في مسايل من القضاء**
ويجبر بها الحاير للقاضي اذا لم يبد وجه الحكم ان يبعدا
ذا من هذا الفصل مسايل من احكام القضاء وذكر للمنع
تنبيه الحكم قبل ظهور وجهه والصلح بين الخصوم وتلقين
القاضي الخصم حجته وفتوى القاضي في الاحكام وحكم
القاضي بعلمه واذا ادى العدل بما يعلم القاضي خلافه واذا
علم صرو غير العدل وحكم من اعداء الكذب على القاضي او الشاهد
وحكم المدعي في الخصام وهل ينقض له حجة ان حكم عليه
هذا حاصل ما اشتمل عليه الفصل واخص من البيت ان للايجوز
للقاضي ان يبعد الحكم قبل ان يتبين له وجه انه الراجح
والاجتهاد بالتخيير لا تعسيف وجور والتخيير الخ هو